

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال شفوي حول حصيلة التعليم العالي والاستعداد للموسم الجامعي المقبل

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير،

عرف القانون الإطار 51.17 انطلاقته منذ ما يزيد عن سنتين، ويتوخى وضع إطار سليم وهيكلية مشروع الإصلاح الشمولي لمنظومة التربية والتكوين، بجانب تزويد المجتمع بالكفاءات والنخب من العلماء والمفكرين والمتقنين والأطر. وخصص حيزا وافرا لإشكالية التعليم العالي والبحث العلمي، وما المنتظر والمأمول من دوره في دعم التنمية الشمولية للبلاد، وتقوية قاعدة الإقلاع نحو مستقبل واعد.

لقد أبانت كل التحاليل، وآخرها تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، عن مفارقات عميقة، تتجلى من جهة في:

(1) ضعف التكوين الجامعي، وعدم اندماجه في صيرورة ضمان توفير الأطر اللازمة للمجتمع،
(2) ضعف في تطور البحث العلمي، وضعف الاهتمام به من طرف القطاع العام، حتى المنتج منه، ولدى القطاع الخاص،
مقابل الكشف عن وجود مؤهلات وقدرات وكفاءات عالية تتميز بالقدرة على الابتكار والخلق والتجديد، خصوصا لدى الشباب، والتي تعتبر خزاننا معرفيا وعلميا غير موظف بالشكل المطلوب.

(3) توفر المغرب على معادن معرفية خام وعلى مؤهلات متنوعة، مرتبطة بتاريخه وثقافته وحضارته، وكل ما هو تراث لا مادي، ما زال غير مستغل حتى الآن بشكل ذكي وجذاب، وهو حقل للكشف والابتكار والاكتشاف ما زال ينتظر من يحاول سبر أغواره. (4) تزايد هجرة الأدمغة والكفاءات، والتي أبانت عن قدرتها في المنافسة والتقاطب وال جذب على المستوى العالمي في جميع المهن والتخصصات،

كيف يمكنكم، السيد الوزير، ربط كل هذه المفارقات من خلال تصور آمن ومطمئن، يضمن استقلالية مؤسسات التعليم العالي ومراجعة حكومتها المؤسساتية، ويمكن من هيكلية منظومة البحث العلمي والبحث – التطوير – الابتكار وربطها بالأولويات الاستراتيجية للبلاد؟

وكيف ستدبرون الزمن الجامعي في زمن لم يعد يستحمل التردد أو تكرار الأخطاء؟

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام

إمضاء :

عبد اللطيف اعمو، عدي الشجيري